

دور برنامج "كفالة" في دعم وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

مقدم المساهمة: السيد عبد الرحمن المطوع

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة- صندوق التنمية الصناعية السعودي

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أهم محاور التنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، نظراً لما تلعبه هذه المنشآت من دور فاعل في إيجاد العديد من فرص العمل، وزيادة الطاقة الإنتاجية القائمة، ورفع المستوى المعيشي، بالإضافة إلى تحقيق التوازن التنموي في المناطق النائية الأقل حظاً في التنمية. وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم تشكل أكثر من 90٪ من إجمالي المؤسسات العاملة، وتوظف ما بين 50 - 60 ٪ من القوى العاملة، وتساهم بحوالي 50 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنه حتى الآن لا يوجد تعريف موحد لتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم، حيث يتم تعريفها استناداً إلى مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، حجم المبيعات السنوية أو بعض المعايير الأخرى. فعلى سبيل المثال يُعرّف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال بحيث يعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المنشآت التي يقل عدد موظفيها عن 500 موظفاً بالنسبة للصناعات التحويلية والتعدين أو التي تصل مبيعاتها السنوية إلى 35.5 مليون دولار أمريكي. وتُعرّف المنشآت الصغيرة والمتوسطة طبقاً لبرنامج "كفالة" الذي يديره صندوق التنمية الصناعية السعودي بأنها أي نشاط ربحي صغير أو متوسط لا تتجاوز قيمة مبيعاته السنوية 30 مليون ريال.

معوقات تنمية وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات والمشاكل التي تحد من طاقات هذه المؤسسات وتحول دون تحقيق الغايات والأهداف المرجوة منها، ويمكن إيجاز هذه المعوقات فيما يلي :
- مشكلة التمويل : والتي تتمثل في إحصاء الجهات التمويلية عن توفير التمويل اللازم لتأسيس وتشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نظراً لارتفاع نسبة المخاطرة في هذه النوعية من المنشآت وعدم وجود الضمانات الكافية والحسابات المنتظمة التي تبين الوضع المالي للمنشآت القائمة.
 - المعوقات الإدارية والإجرائية : والتي تتمثل في ضعف القدرات والمهارات الإدارية لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وافتقار معظم المنشآت للهيكل التنظيمي السليم، الذي يحدد المسؤوليات والمهام الخاصة بالوظائف وما قد يترتب عليه من خلط بين الملكية والإدارة، بالإضافة إلى ازدواجية بعض الإجراءات الحكومية، وكثرة الإجراءات اللازمة للحصول على تراخيص مزاولة النشاط.
 - نقص المعلومات : تمثل مشكلة ضعف المعلومات المتوفرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطورها وطبيعة نشاطها وحجم أعمالها وقدراتها المالية، فضلاً عن نقص المعلومات عن أسواق الموارد ومستلزمات الإنتاج أو السلع، أهم التحديات التي تواجه أصحاب المنشآت.

- نقص الدعم الفني : يعاني قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مشكلة عدم توافر الدعم الفني في مجال الإنتاج والتسويق والجوانب التقنية، وكذلك التدريب وإكساب أصحاب هذه المنشآت أو العاملين بها مهارات ومقومات العمل، يضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية.
- الإعداد الجيد لخطط الأعمال : يتسم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمنافسة الشديدة ودخول المنافسين الجدد الذين يأتون بأساليب وطرق جديدة لامجال للتعامل معها إلا من خلال الإعداد الجيد لخطط الأعمال ومعرفة نقاط القوة والضعف في كل مشروع من أجل زيادة فرص نجاح المشروع.

قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية

يلعب قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المأمولة وذلك من خلال دعم الناتج المحلي، والارتقاء بالقيمة المضافة، وتنوع القاعدة الاقتصادية، والإسهام في توفير فرص عمل للسعوديين، وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية لتتواءم مع التقلبات الاقتصادية وتقديم أنماط ذات كفاءة عالية في تخصيص واستغلال الموارد المحلية لتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.

وعلى الرغم من الأهمية النسبية الكبيرة لعدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية والتي تمثل 90٪ من إجمالي المنشآت العاملة في المملكة وتضم 80٪ من القوى العاملة، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة حيث بلغ إجمالي ناتج القطاع الخاص والذي هي جزء منه نحو 33٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولعل ضعف مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني يرجع في المقام الأول إلى ضخامة القطاعين النفطي والعام، اللذان لا يزالان يسيطران على مجريات الاقتصاد السعودي، ويمثلان المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه القطاع نتيجة تعدد الهيئات والجهات الحكومية التي تتولى الإشراف والرقابة على هذا القطاع، وما يستتبع ذلك من كثرة التشريعات والإجراءات اللازمة لممارسة النشاط.

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- نشأة البرنامج :

نظراً لحاجة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة لوجود جهة تضمن مخاطر الائتمان وتيسر لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة فرص الحصول على التمويل اللازم، فقد تم إنشاء برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 2006م ، بدعم من وزارة المالية والبنوك المحلية المساهمة مع البرنامج برأسمال قدره 200 مليون ريال (50 ٪ من وزارة المالية و 50 ٪ من البنوك المحلية المساهمة) وأسندت إدارة البرنامج لصندوق التنمية الصناعية السعودي، بهدف التغلب على معوقات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المجدية اقتصادياً والتي تمتلك مقومات النجاح ولا يمكنها تقديم الضمان اللازم أو السجلات المحاسبية التي تثبت أهليتها للحصول على التمويل، وذلك من خلال تغطية نسبة من مخاطر الجهة الممولة (80٪ من قيمة التمويل وبحد أقصى 1.6 مليون ريال سعودي) في حالة إخفاق النشاط المكفول عن سداد التمويل أو جزء منه وذلك لتشجيع المصارف والبنوك على تمويل تلك النوعية من المنشآت وتوسيع دائرة المستفيدين من البرامج التمويلية الحكومية.

- تطور نشاط البرنامج خلال الفترة 2006م - 2015م :

منذ بداية انطلاق البرنامج في عام 2006م وحتى نهاية النصف الأول لعام 2015م اعتمدت إدارة البرنامج عدد (12.603) كفالة استفادت منها (6.331) منشأة صغيرة ومتوسطة، وبقيمة اجمالية للكفالات بلغت (6.111) مليون ريال مقابل اعتماد للتمويل بلغت قيمته الإجمالية (12.297) مليون ريال، نتج عنها توفير ما يزيد عن (25,000) فرصة عمل جديدة. وعلى الرغم من تحفظ البنوك على منح التمويل تحت مظلة البرنامج في السنوات الأولى بسبب حداثة فكرة البرنامج، لكن سرعان ما قامت البنوك والمصارف المشاركة بإعداد الدراسات اللازمة لإعادة هيكلة الإدارات الخاصة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستخدام نظم معلوماتية جديدة تتناسب مع طبيعة وآليات عمل البرنامج وذلك بالإضافة إلى الإجراءات والسياسات التي اتخذتها إدارة البرنامج لتسهيل إجراءات الحصول على الكفالة، مما أسفر عن حدوث تطور كبير في الأداء وزيادة في الفاعلية ترتب عليهما زيادة كبيرة في عدد وقيمة الكفالات المعتمدة.

جدول رقم (1)

تطور أداء البرنامج منذ بدايته عام 2006م حتى نهاية النصف الأول لعام 2015م

عدد المستفيدين	عدد الكفالات	مبالغ الكفالات (مليون ريال)	مبالغ التمويل (مليون ريال)	السنوات
36	51	22	49	2006 م
211	263	123	270	2007 م
207	292	122	286	2008 م
315	504	181	464	2009 م
480	777	271	716	2010 م
742	1.208	635	1.283	2011 م
918	1.670	949	1.769	2012 م
1.173	2.515	1.286	2.350	2013 م
1.497	3.612	1.688	3.461	2014 م
752	1.711	834	1.649	النصف الأول لعام 2015 م
6.331	12.603	6.111	12.297	الإجمالي

- إنجازات البرنامج كفالة :

- اعتمدت إدارة البرنامج عدد (1.711) كفالة خلال النصف الأول من العام المالي 1436/1437هـ، (2015م) مقابل (1.764) كفالة تم اعتمادها خلال نفس الفترة من العام السابق، بمعدل انخفاض بلغ نسبته (3٪)، استفادت منها (752) منشأة صغيرة ومتوسطة مقابل (710) منشأة خلال نفس الفترة من العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (6٪)، وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (834) مليون ريال مقابل (783) مليون ريال خلال نفس الفترة من العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (7٪) ، في حين بلغت قيمة التمويل المقدم من البنوك المتعاونة مع البرنامج (1.649) مليون ريال مقابل (1.559) مليون ريال نفس الفترة من العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (6٪) . ويلاحظ ارتفاع متوسط قيمة الكفالة خلال النصف الأول من العام 2015م ليصل إلى (487 ألف ريال) مقارنة (444 ألف ريال) خلال نفس الفترة من العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (10٪) وهو ما يفسر انخفاض عدد الكفالات المعتمدة خلال النصف الأول لعام 2015م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- تصدر البنك الأهلي التجاري كافة البنوك والمصارف المتعاونة مع البرنامج من حيث إجمالي عدد الكفالات المعتمدة خلال النصف الأول من العام المالي 1436/1437هـ، (2015م) بنسبة (45٪) ، وفي المرتبة الثانية بنك الرياض بنسبة (14٪) ، يليه مصرف الراجحي بنسبة (12٪) ثم البنك العربي الوطني بنسبة (9٪) ، أما باقي البنوك الأخرى فمثلت ما نسبته (20٪) من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة.
- كما تصدر قطاع التشييد والبناء (الأعمال الانشائية - الصيانة والتشغيل- مقاولات فرعية متخصصة) كافة القطاعات الاقتصادية من حيث الأهمية النسبية لإجمالي عدد الكفالات المعتمدة خلال النصف الأول من العام المالي 1436/1437هـ، (2015م) بنسبة (60٪) ، يليه في الأهمية قطاع التجارة بنسبة (15٪)، ثم قطاع خدمات المال والأعمال بنسبة (9٪)، و قطاع الصناعة بنسبة (8٪)، أما القطاعات الأخرى فمثلت ما نسبته (8٪).

- وتوزعت الكفالات المعتمدة خلال النصف الأول من العام المالي 1437/1436هـ، (2015م) لتشمل أكبر عدد ممكن من المناطق الإدارية بالمملكة، وتصدرت منطقة الرياض إجمالي عدد الكفالات المعتمدة من حيث الأهمية بنسبة (47٪)، تلتها في الأهمية المنطقة الشرقية بنسبة (21٪)، ومنطقة مكة المكرمة بنسبة (14٪)، ثم منطقة المدينة المنورة بنسبة (4٪)، أما باقي المناطق فمثلت ما نسبته (14٪).

- جهود البرنامج في مجال الحد من البطالة:

أحد أهم أسباب إنشاء برنامج كفالة هو توفير فرص عمل إضافية للمواطنين للحد من نسبة البطالة وذلك من خلال منح المنشآت الصغيرة ومشاريع الشباب الاهتمام الكافي، ومن هنا بدأ دور برنامج كفالة في تبني المنشآت الصغيرة التي ليس لديها ضمانات كافية بتقديم كفالة بنسبة 80% من التمويل الممنوح من قبل جهات التمويل، كنوع من أنواع تحفيز البنوك لدخول مجال المنشآت التي تحت التأسيس لتعزيز الاقتصاد الوطني، وكانت للبنوك تحفظات كثيرة في تمويل المنشآت الصغيرة التي تحت التأسيس لضعف نظام تقييم الائتمان المتاح في مثل هذه المشاريع، وارتفاع درجة المخاطر لمشاريع شباب الأعمال. من ايجابيات البرنامج أولاً، تعزيز دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ثانياً الحد من تعقيد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع ثالثاً دور البرنامج بالقيام بعمل برامج تدريبية خاصة لتأهيل أصحاب المشاريع القائمة أو المشاريع قيد التأسيس.

- جهود البرنامج في مجال التدريب والتثقيف والتطوير :

لم يقتصر دور برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على إصدار الكفالات لتوفير التمويل اللازم لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل امتد ليشمل جانب التدريب والتثقيف والتطوير وتنمية روح العمل الحر لدى شباب الأعمال، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل تثقيفية بالتعاون مع البنك الدولي والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي ولجنة الإعلام والتوعية المصرفية وبمشاركة البنوك والمصارف السعودية والغرف التجارية الصناعية بالمملكة. وتم تصميم البرامج التدريبية والتثقيفية التي يتبناها البرنامج بحيث تتناسب مع مختلف شرائح قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ولتحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها :-

- تزويد أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات الأساسية والخطوات الفاعلة التي تساهم في تأسيس وتطوير ونمو الأعمال.
- زيادة الوعي بمردود وأهمية التدريب والتثقيف لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة قبل تنفيذ الأعمال.
- تطبيق المنهجية الحديثة للتدريب بما يتماشى مع متطلبات القطاع.

- بناء وتعزيز القدرات المهنية لمنتسبي مراكز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة وعي منتسبي البنوك المشاركة مع البرنامج بألية عمل البرنامج والشروط الواجب توافرها في المنشأة للحصول على كفالة البرنامج.

ومنذ بداية نشاط البرنامج في مجال التدريب والتثقيف عام 2008م وحتى نهاية الربع الأول من العام 2015م نظم البرنامج عدد (40) فعالية تحت مسمى (يوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة) بالتعاون مع الغرف التجارية والبنوك المشاركة لتعريف أصحاب المنشآت بالبرنامج، وشروطه، ومستلزمات وآليات العمل به، كما شارك في تنفيذ عدد (54) دورة تدريبية في مختلف مناطق المملكة الإدارية بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والغرف التجارية الصناعية السعودية في مجال (أساسيات الإنشاء والبدء وتشغيل وإدارة الأعمال التجارية والتسويق والمحاسبة) موجهة إلى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، استفاد منها عدد (1162) متدرباً من بينهم (871) متدرباً و(278) متدربة، بالإضافة إلى تنظيم عدد (5) دورات تدريبية لمنسوبي البنوك السعودية المشاركة مع البرنامج لشرح آليات عمل البرنامج، إلى جانب المشاركة في العديد من المنتديات والملتقيات والمعارض الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- جهود البرنامج لمواجهة التحديات وزيادة الفعالية :

سعت إدارة البرنامج إلى مواجهة التحديات والمعوقات التي واجهت البرنامج في بداياته، والمتمثلة في عدم وجود العدد الكافي من مسنولي الائتمان بالبنوك للتعامل مع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكذلك تواضع الدعاية والترويج من قبل البنوك للتمويل تحت مظلة البرنامج، بالإضافة إلى الفهم الخاطئ من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة لبرنامج "كفالة" وأهدافه وألية عمله وعدم استيفائهم لمعايير المصارف والبنوك الائتمانية، وعدم إلمام البعض بكيفية إعداد واستكمال ملف طلب التمويل بما في ذلك إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.

واستطاعت إدارة البرنامج التغلب على هذه التحديات من خلال الآتي :

- إقامة دورات تدريبية لمنسوبي المصارف والبنوك بالتعاون مع المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي.
- إقامة دورات تدريبية لمدراء مراكز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الغرف التجارية الصناعية في كيفية التعامل مع طالبي التمويل، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودي.
- إقامة دورات تدريبية للمستثمرين في كيفية إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع البنك الدولي.
- التركيز على زيادة الدعاية والترويج للبرنامج بالتعاون مع جهات التمويل المشاركة في المناطق الأقل نمواً.
- التنسيق مع المؤسسات والشركات الكبرى للإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة من خلال المواقع الالكترونية لهذه المؤسسات ومراكز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرف التجارية الصناعية.

- توجيه الشباب إلى الجهات الخاصة بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآلية الحصول على رأس المال.
- زيادة دور الغرف التجارية الصناعية ومراكز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عقد اللقاءات والندوات في المناطق الأقل نمواً لتبادل الخبرات بين الممارسين الذين يساندون تنمية مشروعات الشباب الرائدة وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة البرامج التدريبية والتأهيلية لأصحاب المنشآت القائمة أو تحت التأسيس.
- تنظيم ندوات وبرامج توعوية للشباب السعودي للتأكيد على أهمية الريادة والعمل الحر وفوائد تأسيس مشروع خاص ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

توصيات البرنامج لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودي :

يواصل برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة جهوده البحثية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة والجهات ذات العلاقة لدعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة دوره في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الأقل نمواً ، وبناء على الدراسات التي اعدتها البرنامج في هذا المجال أتضح انه يجب التركيز على الآتي :-

- ضرورة وجود جهة راعية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتولي مسئولية وضع استراتيجية متكاملة لتطوير القطاع.
- العمل على تكوين قاعدة بيانات متكاملة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتم من خلالها عرض الفرص الاستثمارية المتاحة، مع ضرورة ربطها بسوق العمل.
- القيام بدراسات قطاعية لتحديد القطاعات الاقتصادية التي تستقطب العمالة الوطنية وتدعيمها.
- التنسيق مع المؤسسات والشركات الكبرى للإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة من خلال المواقع الالكترونية لهذه المؤسسات ومراكز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرف التجارية الصناعية.
- زيادة الدعم الحكومي المقدم للبرامج المخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف تيسير شروط الإقراض.

- استحداث برامج لدعم صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية ومكاتب التمثيل التجاري.
- توجيه برامج وخطط التعليم نحو التعليم المهني والتقني بشكل تدريجي، مع التركيز على تغيير المفاهيم السائدة نحو فرض العمل المهني من خلال عرض قصص النجاح.
- زيادة برامج التدريب والتأهيل لأصحاب المنشآت القائمة أو تحت التأسيس، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- زيادة البرامج التدريبية التي تساعد على اكتساب المهارات المهنية ، وتوجيه الشباب إلى الجهات الخاصة بدعم وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وآلية الحصول على رأس المال.